

تطور الحصيلة الضريبية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في مصر : دراسة تحليلية

تطور الحصيلة الضريبية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في مصر : دراسة تحليلية

**The evolution of tax revenues and its relationship to economic
growth in Egypt: an analytical study**

حازم حسانين محمد

مدرس بكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية- الجامعة الإسلامية ولاية مينسوتا- الولايات المتحدة الأمريكية

سعاد صالح عمر

استاذ مساعد بكلية الاقتصاد جامعة درنة فرع القبة/ ليبيا

أرويطة إبراهيم محمد

محاضر بكلية الاقتصاد جامعة درنة فرع القبة / ليبيا

محمد محمد سيد

باحث دكتوراه بكلية الدراسات الأسبوية العليا- جامعة الزقازيق

تطور الحصيلة الضريبية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في مصر : دراسة تحليلية

ملخص

هدفت الدراسة الحالية إلى تحليل تطور الحصيلة الضريبية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٠٠). وعبر إستخدام المنهج التحليلي، أظهرت الدراسة على المستوى النظري أن الحصيلة الضريبية تمارس دورا حاسما في تعزيز النمو الاقتصادي. في مصر، بينت الدراسة أن العلاقة بين معدل نمو الإيرادات الضريبية (الحصيلة الضريبية) ومعدل النمو الاقتصادي في مصر، لم تسر على وتيرة واحدة، تارة يتزايد يتزايدها، بما يعبر عن علاقة طردية، وأخرى يأخذ صورة عكسية، فمع تزايد معدل نمو الحصيلة يتراجع معدل النمو الاقتصادي، أو العكس مع تراجع معدل نمو الحصيلة يظل معدل النمو الاقتصادي كما هو أو يزداد. وتعتبر الضرائب المباشرة الأكثر ضررا للنمو الاقتصادي مقارنة بنظيرتها من الضرائب غير المباشرة، وتستأثر الضرائب غير المباشرة بقرابة نصف الضرائب في مصر، مقابل الربع للضرائب على الشركات والربع الآخر على الضرائب على الدخل الشخصي. كما بينت الدراسة أن مكونات الإيرادات الضريبية من كل من الضرائب على الدخل والأرباح على السلع والخدمات تساهم بأكثر من ٨٠٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية.

الكلمات المفتاحية: الحصيلة الضريبية، النمو الاقتصادي، العدالة، الكفاءة، مصر.

تطور الحصيلة الضريبية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في مصر : دراسة تحليلية

Abstract

The present study aimed to analyze the evolution of tax revenues and their relationship to economic growth in Egypt during the period (2000–2020). By using the analytical method, the study showed at the theoretical level that tax revenues play a decisive role in promoting economic growth. In Egypt, the study showed that the relationship between the rate of growth of tax revenues (tax revenue) and the rate of economic growth in Egypt has not proceeded at a single pace, sometimes it increases and increases, which expresses a positive relationship, and the other takes a reverse picture. Economic growth, or vice versa, with the decline in the rate of growth of the proceeds, the rate of economic growth remains the same or increasing. Direct taxes are considered the most harmful to economic growth compared to their indirect taxes, and indirect taxes account for nearly half of the taxes in Egypt, compared to a quarter for corporate taxes and the other quarter on taxes on personal income. The study also showed that the components of tax revenues from both income taxes and profits on goods and services contribute more than 80% of total tax revenues.

Key words: Tax Revenue, Economic Growth, Equity, Efficiency, Egypt.

تطور الحصيلة الضريبية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في مصر : دراسة تحليلية

مقدمة :

تعد السياسة الضريبية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية، التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أيضا، وتختلف أهدافها في الدول المتقدمة عن نظيرتها النامية، وهذا الاختلاف يعزى إلى طبيعة المشكلة الاقتصادية لدى كل منهما. ويأتي في مقدمة ما تصبوا إليه تلك السياسة، تحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي والعدالة الضريبية... وغيرها. كذلك ترتبط السياسة الضريبية بمحددات وعوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية تؤثر فيها وتتأثر بها، سواء كانت هذه العوامل محلية أو عالمية. ويعد النظام الضريبي الأداة الرئيسية للسياسة الضريبية لتحقيق الأهداف المشار إليها^١.

وتلعب الضرائب أدوارا هامة، بدءا من حفز النمو الاقتصادي وضمان إستدامته، مروراً بالتأثير على القدرات الاقتصادية والتنافسية للدول. بالإضافة إلى تأثير السياسة الضريبية وآلياتها على مسار الاستثمار القومي بشقيه المحلي والأجنبي، فإنها تمثل عاملا أساسيا في تحديد قدرة الدولة على إدارة النشاط الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويضاف إلى ما سبق، ضرورة توفير موارد مالية للدولة تستطيع استخدامها في القيام بأدوارها المنوطة بهامن جهة، ومن من جهة أخرى، تمثل الضرائب، إحدى الآليات الأساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية بين مختلف الفئات والشرائح داخل المجتمع، بحيث يتحمل الفرد ما يخصه من أعباء عامة بما يتناسب مع مقدرته التكلفة، دون إخلال بالتوازن الحتمي بين المصلحة الفردية والمصلحة العامة^٢.

وقد استقر الفكر الاقتصادي والمالي الحديث على أن النظام الضريبي الكفء هو الذي يساعد على إيجاد مناخ مناسب لتنمية الاستثمار، مع ضمان تحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الضريبية، ويوفر الموارد المالية اللازمة لخزانة الدولة لتمويل الإنفاق العام (بشقيه الجاري والاستثماري). بما يعني إمكانية قيام النظام الضريبي بدور مزدوج، شريطة أن يتحقق ذلك في إطار من التنسيق والتناغم بحيث لا يطغى أو يزيح هدف آخر. وبالتالي، فالسياسة الضريبية ذات الكفاءة العالية، هي التي تتمكن من توليد زيادات في الإيرادات بما يتواءم مع النمو في الدخل دون تغييرات في معدلات الضرائب أو إدخال ضرائب جديدة. وقد ذهب آدم سميث، إلى

^١ وجدي محمدي عبد ربه، دور السياسة الضريبية في مواجهة الأزمات الاقتصادية دراسة مقارنة (تركيا- كوريا- الولايات المتحدة الأمريكية- مصر)، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠١٤، ص ١٣.
^٢ عبد الفتاح الجبالي، السياسة الضريبية والعدالة الاجتماعية في مصر، المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، القاهرة، ٢٠١٤، ص ١٤.

تطور الحصيلة الضريبية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في مصر : دراسة تحليلية

أن النظام الضريبي الجيد، يجب أن يتسم بعدة سمات أساسية يأتي على رأسها العدالة أي تساوى عبء الضريبة على جميع دافعي الضرائب وبحسب طاقة الفرد على الدفع^٣.

مشكلة الدراسة : تمثل السياسة الضريبية أحد أهم السياسات المالية التي تستخدمها الدول لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، ومن بينها التأثير على أبعاد النمو المستدام، خاصة البعد الاقتصادي والاجتماعي. ورغم هذه الأهمية فقد تراجعت نسبة الإيرادات الضريبية ومن ثم فتعزيز دور السياسة الضريبية في الاقتصاد المصري خاصة تحقيق التوازن والموائمة بين هدف النمو الاقتصادي المستدام وتعزيز العدالة الضريبية، يُعد مطلباً عاجلاً. ولذلك نطرح التساؤلات التالية :

- ١- ما هي العلاقة النظرية بين الضرائب والنمو الاقتصادي؟
- ٢- ما هو واقع ومؤشرات الأداء الضريبي في الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠٢٠)؟
- ٣- إلى أي مدى يمكن أن تساهم الحصيلة الضريبية في تعزيز النمو المستدام في الاقتصاد المصري؟

أهداف الدراسة : تهدف إلى ما يلي :

- ١-مراجعة الأدبيات ذات الصلة بالضرائب والنمو الاقتصادي
- ٢- تحليل الأداء الضريبي المصري: الواقع والمؤشرات
- ٣- تطورات النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٠٠)

فرضيات الدراسة: ويتم إختبار الفرضيات التالي

- توجد علاقة بين معدل نمو الإيرادات الضريبية ونسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج والنمو الاقتصادي في مصر.
- يمكن أن تساعد الحصيلة الضريبية في دعم نمو اقتصادي مستقر مُستدام.

^٣ محمد محمد النجار، في اقتصاديات المالية العامة " الإيرادات العامة" مطابع الدار الهندسية، القاهرة، ١٩٩٠، ص٢٧.

تطور الحصيلة الضريبية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في مصر : دراسة تحليلية

منهجية الدراسة : تعتمد الدراسة - في سبيل إختبار فرضياتها وتحقيق أهدافها- على المنهج التحليل، المختص بتحليل العلاقة المتبادلة مؤشرات الأداء الضريبي والنمو الاقتصادي على المستويين النظري والتطبيقي.

أقسام الدراسة :

القسم الأول : الضرائب والنمو الاقتصادي: مراجعة الأدبيات

القسم الثاني: واقع ومؤشرات الحصيلة الضريبي في مصر

القسم الثالث: تطورات النمو الاقتصادي في مصر

القسم الرابع: النتائج.

النتائج.

١- الضرائب والنمو الاقتصادي: مراجعة الأدبيات

تهدف السياسات المالية من خلال السياسة الضريبية، إلى زيادة القدرة على تعبئة الإيرادات بطريقة توازن بين الحصيلة والعدالة، وتساعد مع السياسات الاقتصادية الأخرى في تحقيق الأهداف المختلفة مثل استقرار التوظيف والإستقرار السعري وإستدامة النمو الاقتصادي. أيما يمكن أن نطلق عليه الإستقرار الاقتصادي بشكل عام. وعلى هذا النحو نحاول في هذا القسم تسليط الضوء على علاقة السياسة الضريبية بأهداف النمو المستدام، من خلال البنود التالية :

١/١ السياسة الضريبية : المفهوم والوظائف:

لقد مرت السياسة الضريبية بتحول كبير على مدى نصف القرن الماضي، وتغيرت حولها وجهات نظر العلماء والمنظمات الدولية بمرور الوقت. على الرغم من التوصيات والمحاولات المتنوعة لفرض المزيد من الضرائب، لا تزال العديد من البلدان خاصة النامية لديها مستويات ضريبية منخفضة في جانب الإيرادات. ومن ثم نتعرف في هذا البند على ماهية السياسة الضريبية وأنواع الضرائب والخصائص التي تحملها والوظائف التي تقع على عاتقها، وذلك كما يلي:

١/١/١ تعريف السياسة الضريبية : وذلك على النحو التالي :

تتمثل الضرائب في المبالغ النقدية التي تستقطعها الدولة إجبارا وبصفة نهائية من الأشخاص الخاضعين لسلطانها طبيعيين كانوا أو معنويين بُغية تمويل ما تقوم به من إنفاق عام وبلا مقابل

تطور الحصيلة الضريبية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في مصر : دراسة تحليلية

محدد يحصل عليه هؤلاء الأشخاص، وبغض النظر عن استفادتهم من عدمها من الخدمات العامة التي تقوم بها الدولة وعن درجة استفادتهم من هذه الخدمات، وتفرض تحقيقاً لأغراض مالية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية. وبهذا التعريف تحمل الضريبة أركاناً تميزها عن غيرها من صور الإيرادات العامة، منها، الاقتطاع المالي، والدفع الجبري، وعدم النظر إلى المنفعة التي تعود على من تقع عليهم، وتدفع بصفة نهائية، وتهدف إلى تمويل النفقات العامة وتمكين الدولة من إشباع الحاجات العامة وتحقيق المنفعة العامة.

كما عُرفت أيضاً "بأنها فريضة مالية يدفعها الفرد جبراً إلى الدولة، أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية مساهمة منه في التكاليف الأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة". وتتكون السياسة الضريبية من عنصرين الأول هو الأهداف التي تسعى السياسة الضريبية لتحقيقها اقتصادياً ومالياً واجتماعياً وسياسياً، والعنصر الثاني هو الوسائل والأساليب لتحقيق هذه الأهداف، التي بدورها تشمل ما يلي⁵ :

أ- **الهيكل الضريبي**، وهو الأدوات الضريبية التي تعتمد عليها السياسة الضريبية لتحقيق أهدافها، وجميع أنواع الضرائب التي تفرضها الدولة عن طريق التشريعات الضريبية المختلفة.

ب- **التنظيم الفني للضرائب**، "جانبا فنيا" التي تشمل جميع القواعد والأحكام الفنية التي تحدد مراحلها وإجراءاتها، ومقدار عبء الضريبة من خلال تحديد الوعاء والسعر الضريبي وآلية الربط والتحويل.

٢/١/١ **وظائف الضرائب**: تتعدد وتتوزع الوظائف التي يؤديها النظام الضريبي بإعتباره الأداء التي تستخدمها السياسة الضريبية، وتتمثل هذه الوظائف في **فالوظيفة المالية**، تختص بتأمين الإيرادات المالية لخزينة الدولة من أجل الوفاء بالالتزامات وتغطية النفقات. وتسمى **الوظيفة الاقتصادية** كأداة من أدوات السياسة المالية للدولة إلى تحقيق التوازن الاقتصادي، وذلك عبر حفز النمو أو الحد من مستويات التضخم وحماية الصناعات الوطنية وتشجيع الاستثمار الأجنبي. في ذات السياق، تتضمن **الوظيفة الاجتماعية**، توجيه الضريبة من أجل تحقيق الاستقرار والأمن الاجتماعي، وإستخدام عائداتها سواء بالتوجيه أو التخصيص نحو أغراض الاستقرار الاجتماعي وسياسات الحماية الاجتماعية.

^٤ محمد محمد النجار، مرجع سابق، ص ٢٧.

^٥ برزوق حمزة، "السياسة الضريبية دراسة حالة قياضة الضرائب عين النوصي، مستعانم"، رسالة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستعانم، الجزائر، ٢٠١٧، ص ٢٩.

تطور الحصيلة الضريبية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في مصر : دراسة تحليلية

٢/١ السياسة الضريبية وأهداف النمو المستدام: لم تكن الحاجة إلى سياسة ضريبية مثلى لتعبئة المستوى المطلوب من الموارد، التي يمكنها الاستجابة للمتطلبات الشاملة والمستدامة والمتعددة الأبعاد لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، في الوقت الحالي أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. فعلى خلفية ما تدعو إليه أهداف التنمية المستدامة من تعظم الحاجة إلى أموال إضافية للإنفاق العام الإضافي من ٢.٠ إلى ٥.٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي كل عام في البلدان ذات الدخل المنخفض وذات الدخل المنخفض في جميع أنحاء العالم. ومن هنا تعتبر الإيرادات العامة غير الكافية والتشوهات في الأنظمة الضريبية عقبات أمام التنمية المستدامة^٦.

وتتطلب السياسة الضريبية نماذج اقتصادية يمكنها التنبؤ بكيفية تأثير التغييرات في قانون الضرائب على السلوك الاقتصادي والإيرادات الضريبية. ويمكن للنماذج الاقتصادية أن تزود صانعي السياسات بوسائل متعددة لتحديد آثار السياسة الضريبية على الإيرادات الضريبية والنمو الاقتصادي^٧.

ويستخدم لتحديد كفاءة وفاعلية الضرائب نموذجين أحدهما التوازن الاقتصادي الكلي ونماذج دورة حياة الأجيال المتداخلة. وينطلق كلاهما من افتراضات قوية حول سلوك الأفراد والمؤسسات، تجاه أي تغيير في السياسة الضريبية^٨. ولأن الأنظمة الضريبية المعاصرة تتسم بالتعقيد الشديد، وذلك بسبب عوامل العولمة والتداول والتنقل البشري والمؤسسي وإنشاء التكتلات الاقتصادية والعالم المفتوح للاستثمار وتوالي الأزمات، فقد تنبه صانعي السياسة الاقتصادية لسرعة إعادة تصميمها ورفع كفاءتها، حيث شدد الاتحاد الأوروبي على أهمية العمل على السياسات الضريبية التي تزيد من رفاهية الإنسان إلى أقصى حد بطرق مستدامة^٩.

وعليه، فإن تحديد أفضل السبل لتعبئة الأموال العامة ضروري للتنمية المستدامة لجميع البلدان، حيث تتصل السياسة الضريبية بأهداف التنمية المستدامة^{١٠}، كالححد من الفقر والعمالة اللائقة وتحفيز النمو الاقتصادي ومراعاة البيئة.

⁶ Tientip Subhanij, Shuvojit Banerjee and Zheng Jian, 2018, Tax policy for sustainable development in Asia and the Pacific, United Nations Publication, ST/ESCAP/2806., the Economic and Social Commission for Asia and the Pacific (ESCAP), Bangkok, 2018, p10.

⁷ W. Gavin Ekins and Stephen J. Entin, Overview of the Tax Foundation's Taxes and Growth Model, <https://taxfoundation.org/overview-tax-foundation-s-taxes-and-growth-model/>

⁸ Joint Committee On Taxations, (2014), Macroeconomic Analysis of the "Tax Reform Act of 2014"

⁹ European Commission, 2018, Towards a more sustainable taxation policy, August, <https://cordis.europa.eu/article/id/123828-towards-a-more-sustainable-taxation-policy>.

^{١٠} الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة، جنيف، ٢٠١٥.

تطور الحصيلة الضريبية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في مصر : دراسة تحليلية

ولقد بينت نظرية النمو الداخلي أن التمويل من خلال الضرائب قد يكون له تأثير على الرفاهية و / أو على النمو. وعن طريق الاستثمار الجديد وحوافز ريادة الأعمال أو عن طريق تشوّه قرارات الاستثمار لأن قانون الضرائب يجعل بعض أشكال الاستثمار أكثر قابلية للإصلاح من غيرها أو عن طريق تثبيط جهد العمل واكتساب العمال للمهارات. تشير ثلثة من الأدبيات التجريبية إلى وجود علاقة مباشرة وعكسية بين الأعباء الضريبية ومعدلات النمو، أي أن العبء الضريبي الأعلى يمكن أن يقلل أو يرفع معدل النمو الاقتصادي. وبالتالي، قد يكون الناتج الاقتصادي المستقبلي أعلى مع المعدل الأمثل للضرائب، وبالتالي ستكون الإيرادات الضريبية المستقبلية أعلى مع انخفاض معدل الضرائب¹¹.

وتقول فرضية بارو (1979) للتخفيف الضريبي أنه إذا كانت التكلفة الحدية لزيادة الإيرادات الضريبية تزيد، فإن معدل الضريبة الأمثل. وهذا يعني أن التغييرات في معدل الضريبة ستكون دائمة، ونظرًا لتأثيراتها المختلفة على النمو، في ظل هذين النوعين من نماذج النمو، فهي مفيدة جدًا في التمييز التجريبي بين النماذج الخارجية والداخلية. وتستخدم الدول السياسة الضريبية بالنسبة للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية كالنمو الاقتصادي ومعدل تكوين رأس المال، والاستهلاك، الادخار، الإنتاج، التوزيع والأسعار. وذلك في ظل الأسس التقليدية للضريبة التي ذكرها آدم سميث أو كما وُصفت أيضًا بأنها "إعلان حقوق الممولين"، ومنها قاعدة العدالة الضريبية واليقين والملائمة في الدفع والاقتصاد في نفاقت الجباية¹².

قد صنفت الأدبيات الخاصة بأداء الإيرادات الضريبية عبر مدرستين فكريتين رئيسيتين تشرحان محددات الجهد الضريبي: (١) العوامل الهيكلية التي تشمل تكوين النشاط الاقتصادي؛ (٢) العوامل المؤسسية التي تشمل سياسات الحكومة وقيود الاقتصاد السياسي. تشمل العوامل الهيكلية / التي تؤثر على الجهود الضريبية لبلد ما حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي، ودخل الفرد، والانفتاح التجاري (Gupta 2007)¹³؛ مدى الاعتماد على الإيرادات غير المتوقعة مثل المساعدات (Clist & Morrissey 2011)¹⁴، والموارد الطبيعية مثل الغاز والنفط وحصص الضرائب المباشرة وغير المباشرة (Gupta 2007). تشمل العوامل المؤسسية التي

¹¹ Scully, G. W. (2006), Taxes and Economic Growth. National Center for Policy Analysis, (NCPA Policy Report No. 292).

¹² لمزيد من التفاصيل حول هذه القواعد يمكن الرجوع إلى محمد محمد النجار، مرجع سابق، ص 27-29.

¹³ Crivelli, E., Gupta, M.S., Muthoora, M.P.S., and Benedek, M.D., (2012) "Foreign Aid and Revenue: Still a Crowding Out Effect?", International Monetary Fund, Working Paper WP/12/186.

¹⁴ Clist, P., and Morrissey, O. (2011). "Aid and tax revenue: signs of a positive effect since the 1980s", Journal of International Development, 23(2): 165-180.

تطور الحصيلة الضريبية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في مصر : دراسة تحليلية

تؤثر على قدرة وكفاءة تحصيل الضرائب جودة الحكومة والسياسات والفساد (Bird & Martinez-Vazquez 2008؛ Ghura 1998).¹⁵

ولما كان ربط تحقيق أهداف التنمية المستدامة بزيادة تعبئة الموارد المحلية، تقوم عديد البلدان النامية بتحصيل الضرائب على مستويات تتناسب مع مستوى التنمية الاقتصادية والمؤسسية لديها، والتي يكون مستويات تحصيل الضرائب أعلى من المستويات المسجلة في البلدان المتقدمة، غير أن محاولة الضغط على الكثير من الضرائب من أفقر الاقتصادات تنطوي على مخاطر، حيث أن ارتفاع معدلات الضرائب يمكن أن يعيق الاستثمار الخاص. وغالبًا ما تكون سياسات الضرائب والإنفاق نسبية وليست تصاعدية، ومن المرجح أن يكون للالتزام الصارم بالدفع نحو المزيد من الضرائب عواقب سلبية ما لم يعطي المجتمع الدولي الأولوية لدعم أنظمة ضريبية أفضل، بدلًا من تحصيل المزيد من الضرائب، يبنون أنظمة ضريبية متوافقة مع النمو الاقتصادي.¹⁶

وعادة ما تجمع البلدان منخفضة الدخل ضرائب تتراوح بين ١٠ و ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في حين أن المتوسط في البلدان ذات الدخل المرتفع يصل إلى ٤٠ في المائة. ومن ثم فوضع بعض العلاقات الأساسية فيما يتعلق بكيفية اختلاف الإيرادات الضريبية كحصة من الناتج المحلي الإجمالي باختلاف دخل الفرد واتساع القاعدة الضريبية للبلد.

وسلّطت دراسة (Morgan,2017)¹⁷، على كيفية دعم السياسة الضريبية لأهداف التنمية المستدامة - إما من خلال زيادة الضرائب العامة أو دعم أهداف التنمية المستدامة المحددة. وإنتهت الدراسة إلى أنه لا يوجد مخطط واحد مثالي يناسب جميع البلدان، ولكن من الواضح أن كيفية صياغة الأنظمة الضريبية وتطبيقها سيكون لها تأثير كبير على تقديم أهداف التنمية المستدامة المحددة وعلى كيفية جمع الأموال لتحقيق الأهداف العامة والتطوير بأوسع معانيها.

وقد قدرت شبكة حلول التنمية المستدامة، أن البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض قد تحتاج إلى زيادة الإنفاق العام والخاص بنحو ١.٤ تريليون دولار سنويًا (٣٤٣-٣٦٠ مليار دولار أمريكي للبلدان الأقل تكلفةً و ٩٠٠-٩٤٤ مليار دولار أمريكي منخفضة الدخل) في من أجل

¹⁵ Bird, R. M., Martinez-Vazquez, J., and Torgler, B. (2008), "Tax effort in developing countries and high income countries: The impact of corruption, voice and accountability". *Economic Analysis and Policy*, 38(1): 55.

¹⁶ Cathal Long and Mark Miller, (2017), Taxation and the Sustainable Development Goals Do good things come to those who tax more?, *Shaping policy for development*, Briefing note, April, p1.

¹⁷ Chris Morgan,(2017), The impact of tax on delivering the sustainable development goals, The Global Responsible Tax Project, 28 September.

تطور الحصيلة الضريبية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في مصر : دراسة تحليلية

الوصول إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويقابل ذلك ٤٪ من إجمالي الناتج المحلي المقدر لهذه البلدان خلال الفترة المقاسة بتبادل القوة الشرائية (PPP) و ١١٪ من إجمالي الناتج المحلي بالدولار الدولي، أو ٠.٨-١.٣٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي. وقدّر النمو في الإيرادات الضريبية المتوقعة على أساس نمو الناتج المحلي الإجمالي المفترض وتقرن ذلك مع التقديرات المذكورة من أجل حساب أي عجز في التمويل^{١٨}.

وعلى النقيض من ذلك، ستحتاج البلدان منخفضة الدخل إلى تمويل عام دولي كبير طوال الفترة إذا أرادت القيام بالاستثمارات المطلوبة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة^{١٩}.

وقد بينت دراسة (Aribaba, Oladele, Ahmodu and Yusuff, 2019)^{٢٠}، أثناء تحليلها لتأثير السياسات الضريبية على استدامة ريادة الأعمال في ولاية Ondo، نيجيريا، أن المتغيرات الثلاثة التفسيرية (الضرائب المتعددة، معدلات الضرائب، والحوافز الضريبية) شكلت ٤٣٪ من تنوع استدامة الشركات الصغيرة والمتوسطة في ولاية Ondo.

وقد حللت دراسة (Paulus & Caroline Klein, 2019)^{٢١}، تأثير السياسات الضريبية على توزيع دخول الأسرة وحوافز العمل في إستونيا. في ٢٠١٦-٢٠١٨، مبيّن أنه مع كل خفض في الضرائب على الدخل والأرباح تزداد رفاهية الأفراد، طالما كان التضخم ثابتاً.

وفي جنوب أفريقيا، قيمت دراسة (Zee, 1999)^{٢٢}، باستخدام نهج محاكاة، آثار السياسات الضريبية المختلفة في جنوب أفريقيا. وبينت أن السياسة الضريبية تلعب دوراً رئيسياً في جعل توزيع الدخل بعد الضرائب أقل تكافؤاً. وقد أكدت دراسة (Ghura, 1998)^{٢٣}، بالتطبيق على

^{١٨} وحيث أن طرح احتياجات التمويل العام السنوية المحددة (٢٢٤-٢١٣ مليار دولار في البلدان منخفضة الدخل) و ٦٠٤-٥٦٩ مليار دولار في البلدان المنخفضة الدخل (LICIC) من متوسط إيرادات الحكومة المركزية الإضافية المخصصة لأهداف التنمية المستدامة كل عام (٦١ مليار دولار في البلدان منخفضة الدخل و ٩٨٤ مليار دولار في LMICs)، قد ينتج عنه فجوة تمويلية تبلغ ١٦٣-١٥٢ مليار دولار سنوياً في المتوسط من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠٣٠ في البلدان منخفضة الدخل، بينما يُتوقع أن تغطي البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط احتياجات الاستثمار بمبلغ ٣٨٠-٤١٥ مليار دولار لتوفيرها كل عام. يشير هذا التحليل التوضيحي إلى أن البلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض ستكون قادرة على تمويل الاستثمارات العامة في أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، قد تتطلب هذه البلدان تمويلاً مشتركاً دولياً في بداية فترة أهداف التنمية المستدامة، حيث من المرجح أن ترتفع الاستثمارات بشكل أسرع من قدرة البلدان على تعبئة الموارد العامة الخاصة والمحلية.

^{١٩} Katharina Kubik and Anna Binder, 2020, Tax policy as catalyst for sustainable economic recovery after COVID-19: A first glimpse, Freshfields Bruckhaus Deringe, May.

^{٢٠} Foluso Olugbenga Aribaba & Rotimi Oladele & Abdul-Lateef Olamide Ahmodu & Saliu Adesina Yusuff, 2019. "Tax policies and entrepreneurship sustainability in Ondo State, Nigeria," Journal of Global Entrepreneurship Research, Springer; UNESCO Chair in Entrepreneurship, vol. 9(1), pages 1-13, December.

^{٢١} Alari Paulus & Caroline Klein, 2019. "Effects of tax-benefit policies on the income distribution and work incentives in Estonia," OECD Economics Department Working Papers 1570, OECD Publishing.

^{٢٢} Eliane El Badaoui & Riccardo Magnani, 2020. "Tax Policies and Informality in South Africa," Journal of International Development, John Wiley & Sons, Ltd., vol. 32(3), pages 267-301, April.

^{٢٣} Dhaneshwar Ghura, 1998. "Tax Revenue in Sub-Saharan Africa; Effects of Economic Policies and Corruption," IMF Working Papers 98/135, International Monetary Fund.

تطور الحصيلة الضريبية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في مصر : دراسة تحليلية

منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، أن نسبة الإيرادات الضريبية ترتفع مع الدخل، وأن عناصر القاعدة الضريبية للبلد (مثل حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي ودرجة الانفتاح) تؤثر على الإيرادات الضريبية²⁴.

كما بنيت دراسة (OECD,2016)²⁵، يحتاج النظام الضريبي في كوت ديفوار إلى تغيير جذري إذا أريد تحقيق أهداف التنمية والتحول الاقتصادي للبلاد. ولن تفعل الإصلاحات الجزئية. ويجب أن يخلق الإصلاح الضريبي الكامل، المتكيف مع الظروف الحالية، ضرائب متوازنة بشكل جيد تولد الإيرادات وتحفز دافعي الضرائب.

٢- الأداء الضريبي في مصر: الهيكل والمؤشرات

تمثل الضرائب أحد أهم مصادر الإيرادات في الاقتصاد المصري، وينظر إليها أيضا على أنها المصدر الأول للإيرادات العامة، التي تستخدم حصيلتها في الإنفاق العام. لذلك، بداية لابد من النظر في هيكل النام الضريبي على النحو التالي:

أ- هيكل النظام الضريبي

على مدار السنوات القليلة الماضية، تم إجراء العديد من التغييرات على القوانين في مصر بهدف إعادة تشكيل النظام الضريبي. وهذا مهم في ضوء التغييرات الحيوية التي شهدتها مجال الضرائب على المستوى العالمي نتيجة التقلبات الدراماتيكية والمستمرة في الاقتصاد العالمي. وينقسم الهيكل الأساسي للنظام الضريبي المصري إلى عدة أنواع من الضرائب في مقدمتها الضريبة على الدخل، والتي تشمل كل من الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية والضريبة المستقطعة من المنبع.

وثانيها الضريبة على الاستهلاك، والتي تشمل الضريبة على المبيعات أو الضريبة على القيمة المضافة والتي تُفرض على السلع والخدمات، وكذلك الضريبة التي تُفرض على سلع الجداول بذات القانون، وكذلك الضريبة على التبغ. ويضاف إلى ذلك الجمارك والضريبة العقارية Property tax والرسوم والضريبة على الدمغة. وقد كانت الرؤية التي اعتمد عليها الإصلاح

²⁴ Bo Sandemann Rasmussen,2001, Partial vs. Global Coordination of Capital Income Tax Policies," Economics Working Papers 3, Department of Economics and Business Economics, Aarhus University.

²⁵ OECD (2016), "Tax Policies to Create A Dynamic Private sector and efficient government", in Multi-dimensional Review of Côte d'Ivoire: Volume 3, OECD Publishing, Paris.

تطور الحصيلة الضريبية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في مصر : دراسة تحليلية

الضريبي في عام ٢٠٠٥ هي أن يتحول هيكل النظام الضريبي لصالح الضرائب غير المباشرة، والتي تتميز بسهولة فرضها وتحصيلها^{٢٦}.

وتتميز السياسة الضريبية في مصر حاليا ومنذ أواخر العقد الأخير من القرن الماضي بثلاثة ملامح رئيسية، هي^{٢٧}:

١- الملمح الأول هو الأخذ بمفهوم السعر الموحد للضريبة على الأفراد والشركات الذي يبلغ حاليا ٢٢ قرشا ونصف القرش من كل جنيه واحد، يدفعها الأغنياء والفقراء والشركات الصغيرة والشركات العملاقة (باستثناء أنشطة التنقيب عن النفط والغاز).

٢- الملمح الثاني فيتمثل في اللجوء إلى توسيع المجتمع الضريبي لغرض زيادة الحصيلة؛ وبمقتضاه فإن الحكمة إذا أرادت زيادة الحصيلة الضريبية بقيمة مليون جنيه مثلا فإنها تلجأ مثلا إلى فرض ضريبة بقيمة جنيه واحد على مجتمع ضريبي يتكون من مليون شخص، بدلا من من تحقيق الحصيلة الإضافية عن طريق زيادة سعر الضريبة بقيمة أكبر على الممولين ذوي الدخل المرتفع.

٣- يتمثل الملمح الثالث في التوسع في الإعتماد على الضرائب على السلع والخدمات مثل ضريبة القيمة المضافة أو الضرائب العامة على المبيعات قبلها بغرض زيادة الحصيلة الضريبية. ومن المعروف بين مدارس الفكر الضريبي أن الضرائب السلعية هي أقل عدالة من ضرائب الدخل، وأن هذه الضرائب متحيزة بشكل عام ضد الفقراء وأصحاب الدخل المحدود. ويتكون هيكل الضرائب في مصر حاليا من المكونات التالية:

- ١- ٢٢.٥٪ ضريبة على الدخل بعد خصم الإعفاء العائلي،
- ٢- قيمة الشريحة المعفاة من الضرائب ٧٢٠٠ جنيه سنويا، بواقع ١٩.٧ جنيه يوميا للممول، أي ما يعادل دولار واحد تقريبا وهو حد الفقر المدقع!
- ٣- ١٤٪ ضريبة قيمة مضافة يدفعها المستهلك النهائي وتستردها الشركات،
- ٤- الحصيلة المتوقعة لضريبة القيمة المضافة في السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ تبلغ ٢٥٣ مليار جنيه تعادل ٦.٢٪ من إجمالي الناتج المحلي،
- ٥- السلع الغذائية الأساسية ومصروفات التعليم العام والصحة العامة معفاة من ضريبة القيمة المضافة،

^{٢٦} مصطفى محمود عبد القادر، إصلاح السياسة الضريبية في مصر، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، العدد رقم ٢، القاهرة، ديسمبر، ٢٠١٦، ص ١٢.
^{٢٧} إبراهيم نوار، الحرب الاقتصادية التي تخوضها مصر: الضرائب، وإصلاح الخلل في المالية العامة، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، سبتمبر، ٢٠١٧، <http://www.acrseg.org/40585>.

تطور الحصيلة الضريبية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في مصر : دراسة تحليلية

- ٦- ضريبة القيمة المضافة على السجائر ترتفع إلى ٥٠٪،
- ٧- الدمغات على المرتبات والمعاملات الحكومية،
- ٨- رسوم التنمية على الخدمات التي تشمل خدمات التليفون المحمول وتراخيص السيارات وغيرها،
- ٩- كما يدفع المواطن رسوما جمركية على السلع ومستلزمات الإنتاج المستوردة.

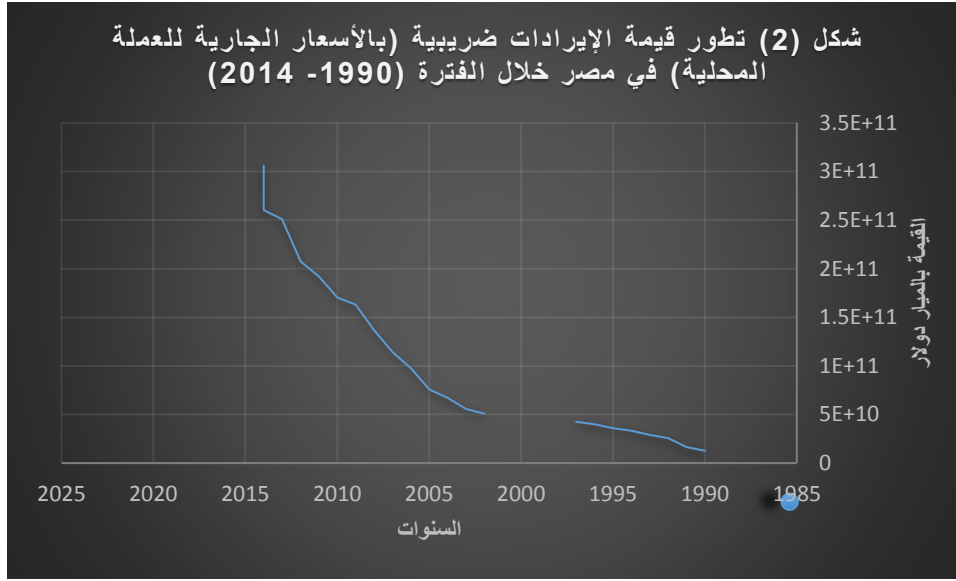
ويتم إدارة النظام الضريبي في مصر من قبل وزارة المالية، حيث إن الإطار الضريبي المصري قائم على أساس قانوني ولا يُمنح المسؤولون عن الضرائب سلطات تقديرية. ويتم يمكن تقسيم الضرائب في مصر إلى فئتين، إحداهما الضرائب المباشرة على الأفراد والكيانات القانونية على دخلهم أو أرباحهم والثانية، الضرائب غير المباشرة على السلع والخدمات. ومن ثم فالأنواع الرئيسية للضرائب يتم تطبيق أربعة أنواع رئيسية من الضرائب في مصر، وهي ضريبة دخل الشركات، وضريبة الدخل الشخصي، وضريبة الملكية، وضريبة الفوائد، والأرباح، والقيم الزائدة. تنطبق أيضًا ضريبة المبيعات العامة، التي أصبحت ضريبة القيمة المضافة منذ ٢٠١٧.^{٢٨}

وعلى ضوء ما تقدم، يمكن تحليل الأداء الضريبي من خلال المؤشرات التالية:

- ١- قيمة الإيرادات الضريبية : يوضح الشكل رقم (٢) تطور قيمة الإيرادات الضريبية من ١٢.٧ مليار جنيه عام ١٩٩٠ إلى ٣٠٦ مليار جنيه عام ٢٠١٤. بحسب بيانات البنك الدولي، بما يعني تضاعفها ٢٤ مرة خلال الفترة المذكورة.

²⁸ Taghreed Badr aldeen Mohamed Ali, (2017), TAXES AND ECONOMIC DEVELOPMENT IN EGYPT, Democratic Arab Center, June, <https://democraticac.de/?p=47188>.

تطور الحصيلة الضريبية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في مصر : دراسة تحليلية



المصدر: إعداد الباحثين إعتقاداً على قاعدة بيانات البنك الدولي.

وتشير البيانات التفصيلية إلى أن الإرتفاع في الإيرادات الضريبية يرجع إلى زيادة المحصل من كافة أبواب الإيرادات الضريبية وبالأخص الضرائب على الممتلكات والتي قد ارتفعت بـ ٣٨.٥ لتتحقق 13.1 مليار جنيه مقارنة بـ ٩.٥ مليار جنيه خلال العام المالي 2011/2010. بالإضافة إلى الإرتفاع الملحوظ في الضرائب على السلع والخدمات بـ ١١.٢% لتسجل 84.6 مليار جنيه خلال العام المالي 2012/2011 مقارنة بـ ٧٦.١ مليار جنيه خلال العام السابق. ويرجع الإرتفاع المحقق في حصيلة الضرائب على الممتلكات بسبب إرتفاع حصيلة الضريبة على عوائد أذون وسندات الخزانة بـ ٤٧.٦% لتتحقق نحو 9.9 مليار جنيه خلال العام المالي 2012/2011 مقارنة بـ ٦.٧ مليار جنيه خلال العام السابق. وفي نفس الوقت فقد ارتفع كل من الضرائب على التجارة الدولية (الجمارك) والضرائب الأخرى بـ ٦.٧ و ١٩.١% ليسجلا 14.8 مليار جنيه و ٣.٧ مليار جنيه خلال العام المالي 2012/2011 مقارنة بـ ١٣.٩ مليار جنيه و ٣.١ مليار جنيه على التوالي خلال العام السابق. كما ارتفعت الحصيلة من ضريبة الدخل، ويرجع ذلك في الأساس إلى ارتفاع الإيرادات المحصلة من "الضرائب على الدخل من التوظيف" بـ ٩.٥% لتسجل نحو ١٦ مليار جنيه خلال العام المالي 2012/2011، مقارنة بـ ١٣.٤ مليار جنيه خلال العام المالي 2010/2011، بالإضافة إلى إرتفاع المحصل من الضريبة على قناة السويس بـ ٨.٣% لتسجل 11.8 مليار جنيه خلال العام المالي 2012/2011 مقارنة بـ 10.9 مليار جنيه خلال العام السابق. وتشير البيانات أيضا إلى أن الإرتفاع في الإيرادات الضريبية يرجع إلى زيادة المحصل من كافة أبواب الإيرادات الضريبية. وبالأخص الإرتفاع الملحوظ في كل من الضريبة

تطور الحصيلة الضريبية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في مصر : دراسة تحليلية

على الدخل، والضرائب على الممتلكات، واللذان قد ارتفعا بما يقارب ٨١.٤ و ٣٩.٧% ليحققا ٣٠.٥ مليار جنيه و ٦.٧ مليار جنيه مقارنة بـ ١٦.٨ مليار جنيه ونحو ٤.٨ مليار جنيه على التوالي خلال يوليو- نوفمبر 2012/2011. كما إرتفعت الضرائب على السلع والخدمات بشكل ملحوظ بنحو 30.9% لتسجل 35.4 مليار جنيه خلال يوليو- نوفمبر 2013/2012 مقارنة بـ ٢٧.١ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. وجدير بالذكر أن الزيادة في الحصيلة من ضريبة الدخل يرجع في الأساس إلى ارتفاع الإيرادات المحصلة من "الضرائب على الدخول من التوظيف" بـ ٢١% لتسجل نحو ٧.٤ مليار جنيه خلال يوليو-نوفمبر 2013/2012 مقارنة بـ ٦.١ مليار جنيه خلال يوليو-نوفمبر 2012/2011. وذلك وفق بيانات وزارة المالية.

بالإضافة إلى إرتفاع المحصل من الضريبة على أرباح شركات الأموال نتيجة؛ أولاً زيادة الضرائب من هيئة البترول والشريك الاجنبي بـ ٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة بسبب تسويات هيئة البترول مع وزارة المالية، ثانياً نتيجة الإرتفاع المحقق في الضرائب من الشركات والضرائب من قناة السويس بـ ١٧.٣% جنيه و ١٥.٦% لتسجلا 5.9 مليار جنيه و ٥.٢ مليار جنيه مقارنة بـ ٥ مليار جنيه و ٤.٥ مليار جنيه على التوالي خلال نفس الفترة من العام السابق. كما ارتفعت حصيلة الضرائب على الممتلكات ارتفاعاً ملحوظاً، الأمر الذي يمكن تفسيره في ضوء إرتفاع حصيلة الضريبة على عوائد أدون وسندات الخزانة بـ ٤٢.٤% لتحقق نحو 5.4 مليار جنيه خلال يوليو-نوفمبر 2013/2012 مقارنة بـ ٣.٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق^{٢٩}.

وقد شهدت جملة الإيرادات إرتفاعاً بنحو ٣٤ مليار جنيه بنسبة ٢٧% خلال الفترة يوليو- نوفمبر ٢٠١٦/٢٠١٥ لتسجل نحو ١٦٠.١ مليار جنيه مقابل نحو ١٢٦.١ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق، وهو ما يمكن تفسيره بالأساس نتيجة إرتفاع الإيرادات الضريبية بنحو ٢١ مليار جنيه (بنسبة نمو ٢٣.١%) لتسجل ١٢٠.٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ٩١.٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق، بالإضافة إلى إرتفاع الإيرادات غير الضريبية بنحو ١٢.٩ مليار جنيه (بنسبة نمو ٣٧.٣%)، لتسجل نحو ٤٧.٤ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-نوفمبر ٢٠١٦/٢٠١٥ مقابل ٣٤.٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

^{٢٩} وزارة المالية، التقرير المالي الشهري، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٨.

تطور الحصيلة الضريبية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في مصر : دراسة تحليلية

ويرجع تحسن أداء الحصيلة الضريبية خلال فترة الدراسة مدفوعاً بالإصلاحات الضريبية التي تم تطبيقها منذ بداية العام المالي الماضي وإستمرت في العام المالي الحالي، حيث إرتفعت الحصيلة من الضرائب على الدخل بنحو %٦.٤ لتحقق ٣٧.٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقابل نحو ٣٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق (خاصة مع إرتفاع الحصيلة من الضرائب على المرتبات، وإرتفاع المحصل من كل من البنك المركزي ومهيئة قناة السويس وباقي الشركات. كما ارتفعت حصيلة الضرائب على السلع والخدمات بنحو) %٢١.٣ وهي أكبر من متوسط نسبة النمو المحققة للثلاث سنوات السابقة خلال نفس الفترة من العام (لتحقق نحو ٥٢.٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٤٣.٤ مليار جنيه) خاصة مع إرتفاع الحصيلة من الضرائب على السلع المحلية والمستوردة وإرتفاع الحصيلة من ضرائب المبيعات المرتبطة بالأنشطة السياحية وإرتفاع الحصيلة من ضرائب المبيعات على المنتجات البترولية والسجائر.

بالإضافة إلى ذلك، فقد إرتفعت حصيلة الضرائب على الممتلكات بنحو %٢٠ لتحقق ٩.٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٨.٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. كما ارتفعت حصيلة الضرائب على التجارة الدولية (الجمارك) بنحو %١٠.٦ لتحقق ٨.٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٧.٩ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق، في ضوء تحسن أداء النشاط الاقتصادي والجهود التي تتم لرفع كفاءة التحصيل). وأخيراً، فقد إرتفعت حصيلة الضرائب الأخرى لتحقق نحو ٤.٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة^{٢٠}.

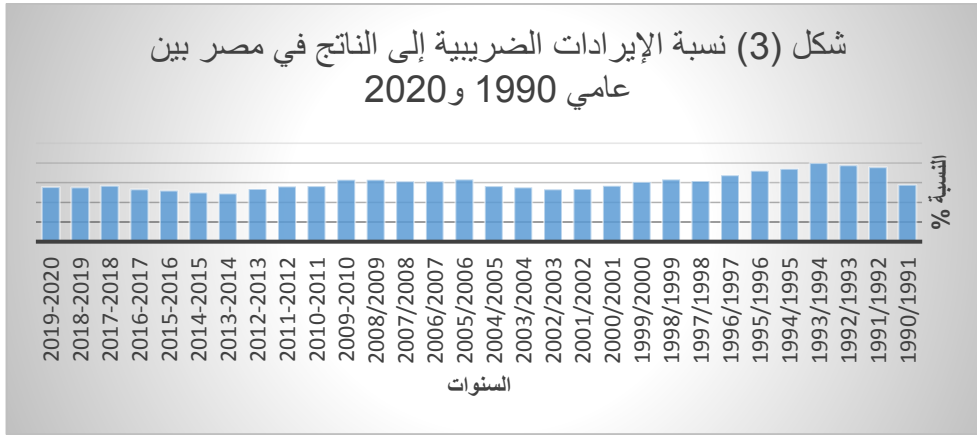
وقد بلغت إجمالي الإيرادات نحو ٧٨٧ مليار جنيه خلال الفترة (يوليو-مايو) ٢٠١٩/٢٠٢٠، لترتفع بنحو ١٦.٧ مليار جنيه بنسبة نمو ٢.٢٪، لتساهم المتحصلات من الإيرادات الضريبية وحدها بنحو ٦٠١.٤ مليار جنيه من إجمالي الإيرادات (تمثل ٧٦.٤٪ من إجمالي الإيرادات) مدفوعات بإرتفاع المتحصلات الضريبية من الضرائب على الدخل بنحو ٦.٦ مليارات جنيه بنسبة زيادة ٣٪ لتسجيل ٢٢٣.٢ مليار جنيه خلال الفترة المذورة من العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠، حيث ساهم في ذلك إرتفاع الحصيلة من الضرائب على المرتبات المحلية ب ٥.٤ مليار جنيه بنسبة زيادة ١٠.٤٪ لتحقق ٥٧ مليار جنيه، مقابل ٥١.٦٪ خلال نفس الفترة من العام السابق ٢٠١٨/٢٠١٩، كما إرتفعت الضرائب المحصلة من الشركات الأخرى ب ١٠ مليار جنيه بنسبة ١٢.٨٪ لتحقق نحو ٨٨.٤ مليار جنيه خلال الفترة المذكورة أعلاه، بالإضافة إلى إرتفاع الضرائب المحصلة على الخدمات بنحو ٤.١ مليار جنيه بنسبة ١١.٧٪ لتصل إلى

^{٢٠} وزارة المالية، التقرير المالي الشهري، المجلد ١١، العدد ٢، القاهرة، ديسمبر، ٢٠١٥، ص ١٢-١٤.

تطور الحصيلة الضريبية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في مصر : دراسة تحليلية

٣٩.٥ مليار جنيه^{٣١}. ويوضح الجدول رقم (١)، بحسب وزارة المالية المصرية تطورت نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج من ١٢.٢٪ في ميزانية ٢٠١٣/٢٠١٤ إلى ١٣.٩٪ في موازنة ٢٠١٩/٢٠٢٠.

٢- الإيرادات الضريبية إلى الناتج : يشير الشكل (٣) إلى تطور نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج في الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٩)، حيث بلغ متوسطها خلال ١٥.١١٪، بحد أدنى ١٢.٢٪ عام ٢٠١٣/٢٠١٤ وآخر أقصى ٢٠٪ عام ١٩٩٤/٩٣. وهو ما يشير إلى ضعف دور الضرائب في تحقيق النمو الاقتصادي.



المصدر : إعداد الباحثين اعتماداً على بيانات وزارة المالية المصرية.

٣- مكونات الإيرادات الضريبية: يوضح الجدول رقم (٤) تطور قيمة الضريبة على التجارة الدولية (الجمارك)، بالمليار جنيه، والتي تصاعدت من ١٣.٣ مليار جنيه عام ٢٠١٠/٢٠١١ إلى ٥١.٧ مليار جنيه، وقدرت في موازنة ٢٠٢٠/٢٠٢١ ب ٤٤.٥ مليار جنيه مصري.

جدول (٢) قيمة الضرائب على التجارة الدولية (الجمارك) ونسبتها إلى الإيرادات الضريبية والعمارة خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢١)

السنوات	قيمة الضريبة على التجارة الدولية جمارك مليار جنيه	إجمالي الإيرادات الضريبية مليار جنيه	إجمالي الإيرادات العمارة
2010-2011	13358	192072	265386
2011-2012	14788	207410	303622
2012-2013	16771	251119	350322

^{٣١} وزارة المالية، التقرير المالي الشهري، القاهرة، يونيو، ٢٠٢٠، ص ١٧.

تطور الحصيلة الضريبية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في مصر : دراسة تحليلية

456788	260289	17673	2013-2014
465241	305957	21867	2014-2015
491488	532315	28091	2015-2016
659184	426007	34255	2016-2017
821143	629302	37908	2017-2018
941910	736121	42020	2018-2019
1134424	856616	51723	2019-2020
1288753	964777	44504	موانة-2020 2021

إعداد الباحث إعتقادا على بيانات وزارة المالية.

ورغم أهمية الضريبة الجمركية فإن مساهمتها إلى الإيرادات الضريبية والعامه لا تزال لا تتجاوز ١٠٪. وقد وتتسبب نسبتها إلى الإيرادات الضريبية بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض غير أنها تراجعت من ٦.٩٪ إلى ٦.٠٣٪ بين بداية ونهاية العقد الثاني من الألفية، وبالتالي تراجعت نسبتها إلى الإيرادات العامة من ٥.٠٣٪ إلى ٣.٥٪.

٤- عدد الضرائب التي تدفعها الشركات^{٢٢}: بالنسبة لهذا المؤشر ، نقدم بيانات لمصر من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٩. كان متوسط القيمة لمصر خلال تلك الفترة ٣١ ضريبة بحد أدنى ٢٧ ضريبة في ٢٠١٩ و ٤٢ ضريبة كحد أقصى في ٢٠٠٥. أحدث قيمة من عام ٢٠١٩ هي ٢٧ ضريبة. للمقارنة، المتوسط العالمي في عام ٢٠١٩ على أساس ١٨٥ دولة هو ٢٣ ضريبة.

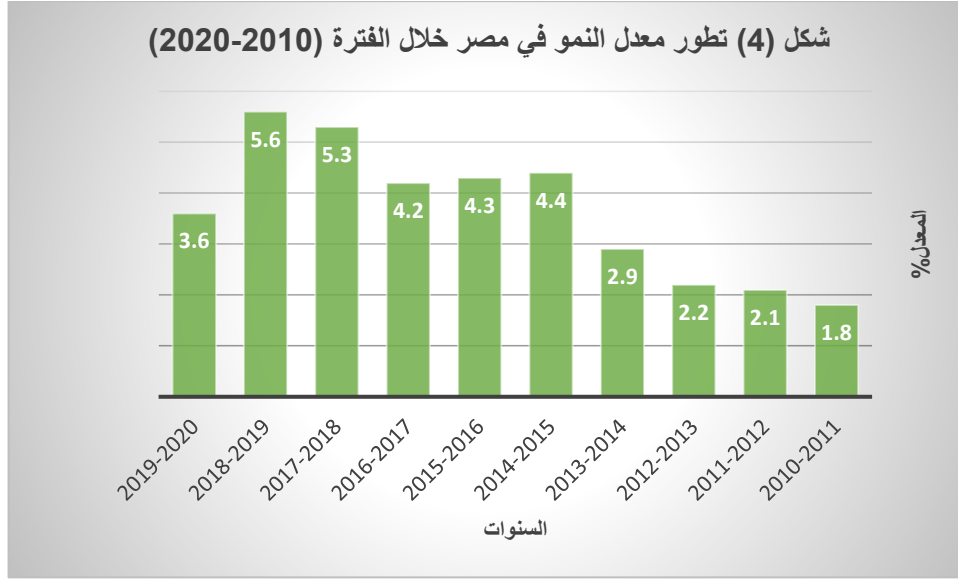
٥- ضريبة الأرباح الرأسمالية : الأرباح الرأسمالية المحققة من بيع الأسهم المدرجة في البورصة المصرية من قبل المساهمين المقيمين وغير المقيمين تخضع لـ ١٠٪ WHT. تم تعليق تطبيق هذه الضريبة لمدة عامين اعتباراً من ١٧ مايو ٢٠١٥. وقد تم تمديد هذا التعليق لمدة ثلاث سنوات إضافية ومن المقرر الآن أن تنتهي في ١٦ مايو ٢٠٢٠. وبناءً عليه ، لن يتم تحصيل ضريبة أرباح رأس المال أو تم حجبها قبل ١٧ مايو ٢٠٢٠ فيما يتعلق بالأسهم المدرجة في البورصة. ومع ذلك، فإن المكاسب الرأسمالية المحققة من بيع الأسهم المملوكة مباشرة وغير المدرجة من قبل المساهمين المقيمين وغير المقيمين تخضع للضرائب بمعدل ٢٢.٥٪. في حالة المساهمين الأفراد، يتم تضمين مكاسب رأس المال في دخلهم، وبالتالي فهي تخضع لضرائب تصاعديّة تصل إلى ٢٢.٥٪.

^{٢٢} يتم تعريف مدفوعات الضرائب من قبل الشركات على أنها إجمالي عدد الضرائب التي تدفعها الشركات، بما في ذلك الإيداع الإلكتروني. يتم احتساب الضريبة على أنها مدفوعة مرة واحدة في السنة حتى لو كانت المدفوعات أكثر تكراراً.

تطور الحصيلة الضريبية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في مصر : دراسة تحليلية

٣- تطورات النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٠٠)

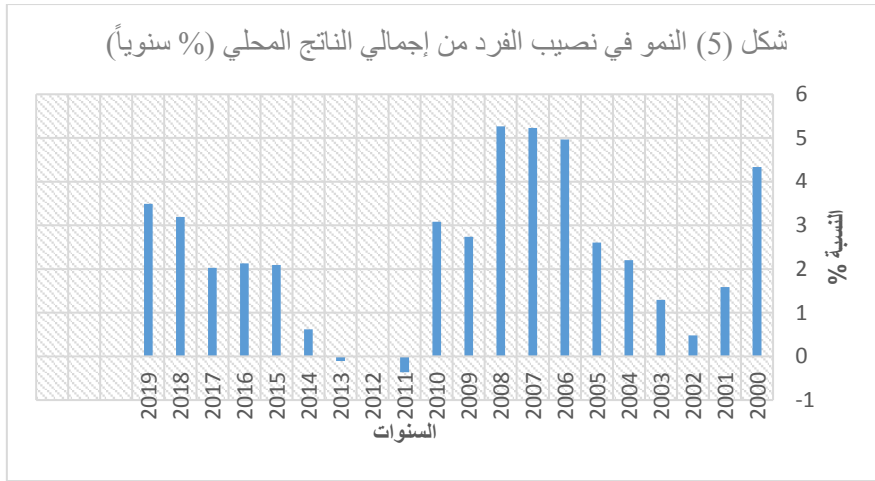
أ- النمو الاقتصادي: سجل معدل النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة تطورا خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠) من ١.٨ في المائة إلى أعلى مستوى له عام ٢٠١٨ / ٢٠١٩ مسجلا ٥.٦% وعلى إثر تداعيات كوفيد ١٩ (فيروس كورونا)، تراجع إلى ٣.٦% غير أنه لا يزال يحقق معدلات إيجابية.



المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على بيانات وزارة المالية والبنك المركزي المصري.

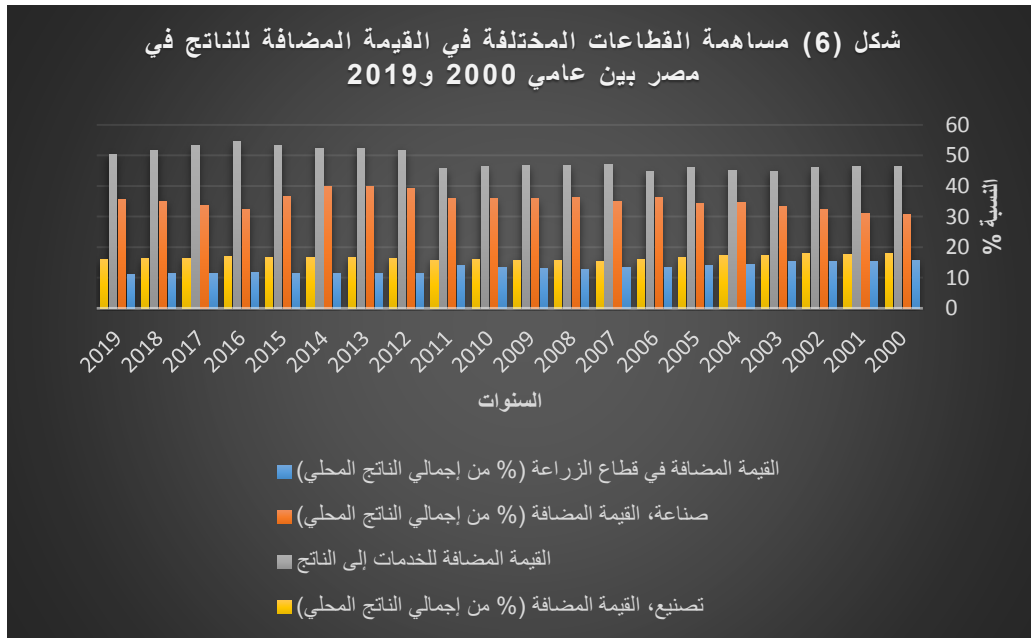
وكان نصيب الفرد في مصر من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام ٢٠١٠)، قد تطور من ١٩٨١ دولار إلى ٣٠٠٩ دولار بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٩. في ذات الوقت، يوضح الشكل رقم (٥) تطور معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الذي بلغ متوسطا قدره ٢.٣% في الفترة (٢٠١٩-٢٠٠٠)، بحد أدنى صفر عام ٢٠١٢ وآخر أقصى ٥.٢٦ عام ٢٠٠٨.

تطور الحصيلة الضريبية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في مصر : دراسة تحليلية



المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على قاعدة بيانات البنك الدولي.

وبالنظر إلى مساهمات قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات في القيمة المضافة إلى الناتج، يتبين تراجع مساهمة الزرا من ١٥.٥% إلى ١١%. وعلى النقيض من ذلك، تزايدت مساهمة الصناعة إلى الناتج من ٣٠.٧% إلى ٣٥.٦% وسلكت مساهمة القيمة المضافة للخدمات نفس المسار بالزيادة من ٤٦.٥% إلى ٥٠.٥%. فيما أخذ التصنيع إتجاهاً مغايراً بالنزول من ١٨% إلى ١٦%، وذلك بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٩.



المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على قاعدة بيانات البنك الدولي.

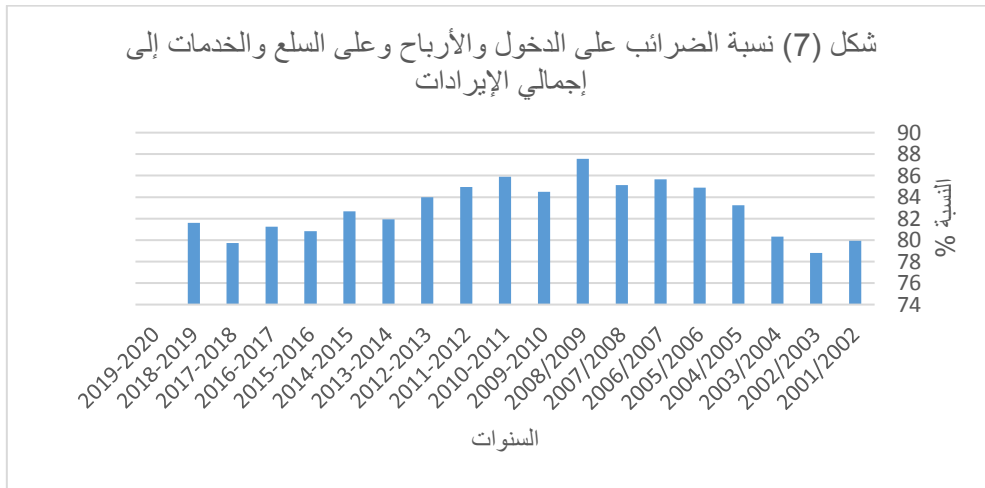
٤- العلاقة بين الحصيلة الضريبية والنمو المستدام في مصر

تطور الحصيلة الضريبية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في مصر : دراسة تحليلية

تستأثر الإيرادات الضريبية من كل من الضرائب على الدخل والأرباح على السلع والخدمات أكثر من بأكثر من ٨٠٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية، وقد وصلت هذه النسبة أقصى قيمه لها عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بنسبة ٨٧.٦٪. وسجلت هذه النسبة ٨١.٦٪ عام ٢٠١٨-٢٠١٩، كما يظهره الشكل (٧)، والجدول رقم (٣).

وقد تصاعدت نسبة الضريبة على السلع والخدمات إلى الإيرادات الضريبية من ٤١.٣٪ للعام المالي ٢٠٠١-٢٠٠٢ إلى ٤٧.٦٪ عام ٢٠١٨-٢٠١٩. وكذلك نسبة الضريبة على الممتلكات إلى الإيرادات الضريبية تصاعدت من ١.٦٪ إلى ٤.٨٪ خلال نفس الفترة. على النقيض، وقد وصلت نسبة الضرائب على الدخل والأرباح الرأسمالية عام ٢٠٠١-٢٠٠٢ إلى ٣٨.٥٪ من مجموع الضرائب، ورغم تصاعدها إلى أقصى قيمة لها ٥١٪ عام ٢٠٠٦-٢٠٠٧، تراجعت إلى ٣٣.٩٪ للعام المالي ٢٠١٨-٢٠١٩. وفي نفس الاتجاه التنازلي، تراجعت نسبة الضريبة على التجارة الدولية إلى إجمالي الضرائب من ١٤.٤٪ إلى ٤.٥٪ بين عامي ٢٠٠١ و٢٠١٩.

٦- **الضرائب على السلع والخدمات**^{٣٣}، النسبة المئوية من إجمالي الإيرادات: بالنسبة لهذا المؤشر، من ١٩٧٥ إلى ٢٠١٥. كان متوسط القيمة لمصر خلال تلك الفترة ١٦.٥٤ في المائة بحد أدنى ٩.٠٧ في المائة في عام ١٩٨١ وبحد أقصى ٢٧.٦١ في المائة في عام ٢٠١١. أحدث قيمة من عام ٢٠١٥ هي ٢٦.١١ في المائة. للمقارنة، بلغ المتوسط العالمي في عام ٢٠١٥ على أساس ١٣٦ دولة ٣٢.٦١ في المائة.



^{٣٣} تشمل الضرائب على السلع والخدمات ضرائب المبيعات العامة والمبيعات أو القيمة المضافة، والضرائب الانتقائية على السلع، والضرائب الانتقائية على الخدمات، والضرائب على استخدام السلع أو الممتلكات، والضرائب على استخراج المعادن وإنتاجها، وأرباح الاحتكارات المالية.

تطور الحصيلة الضريبية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في مصر : دراسة تحليلية

المصدر : إعداد الباحث.

جدول (٣) الإيرادات الضريبية وهيكل الضرائب في مصر

السنوات	الإيرادات الضريبية	الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية	الضرائب على الممتلكات	الضرائب على السلع والخدمات	الضرائب على التجارة الدولية	ضرائب أخرى	نسبة الضرائب على الدخل والأرباح وعلى السلع والخدمات إلى إجمالي الإيرادات
2001/2002	50.8	19.6	0.8	21	7.3	2.1	79.92126
2002/2003	55.7	20.8	0.8	23.1	8.2	2.7	78.81508
2003/2004	67.1	27.3	0.8	26.6	9.2	3.3	80.32787
2004/2005	75.8	31.6	1	31.5	7.7	4	83.24538
2005/2006	97.8	48.3	1.2	34.7	9.7	3.9	84.86708
2006/2007	114.3	58.5	1.8	39.4	10.4	4.2	85.65179
2007/2008	137.2	67.1	2.1	49.7	14	4.3	85.1312
2008/2009	163.2	80.3	2.8	62.6	14.1	3.5	87.56127
2009-2010	170.1	76.6	8.8	67.1	14.7	3.3	84.47972
2010-2011	192.7	90	8.9	75.5	13.8	3.1	85.8848
2011-2012	207	91.2	13.1	84.6	14.8	3.7	84.92754
2012-2013	251	117.8	16.5	93	17.7	7.2	83.98406
2013-2014	260	121	18.7	92	16.7	11	81.92308
2014-2015	306	130	21	123	17.7	10.2	82.67974
2015-2016	352	144	28	140.5	21.8	11	80.82386
2016-2017	462	166.8	36.5	208.6	28	15.7	81.25541
2017-2018	629	207.2	51	294.3	34.4	38.5	79.72973
2018-2019	736	250	59	350.5	38	34.5	81.58967
2019-2020	857	-	41	-	34.5	صفر	

المصدر : إعداد الباحث اعتماداً على بيانات وزارة المالية، التقرير المالي الشهري، أعداد مختلفة

٧- **الضرائب على التجارة الدولية**، النسبة المئوية من إجمالي الإيرادات: بالنسبة لهذا المؤشر، نقدم بيانات لمصر من ١٩٧٥ إلى ٢٠١٥. كان متوسط القيمة لمصر خلال تلك الفترة ١١.٩٦ في المائة بحد أدنى ٣.٤ في المائة في ٢٠١٤ وبعده أقصى ٣٦.٩ في المائة في ١٩٧٧. أحدث قيمة من عام ٢٠١٥ هي ٤.٠٦ في المائة. للمقارنة، بلغ المتوسط العالمي في عام ٢٠١٥ على أساس ١١٤ دولة ٨.٠٦٪.

٨- **ضرائب الدخل والأرباح ومكاسب رأس المال**: النسبة المئوية من الإيرادات: بالنسبة لهذا المؤشر، نقدم بيانات لمصر من ١٩٧٥ إلى ٢٠١٥. كان متوسط القيمة لمصر خلال تلك الفترة ١٩.٤ في المائة بحد أدنى ٦.٣٥ في المائة في عام ١٩٧٥ وبعده أقصى قدره ٢٩.٦٧ في المائة في عام ٢٠١١. أحدث قيمة من عام ٢٠١٥ هي ٢٤.١١ في المائة. للمقارنة،

تطور الحصيلة الضريبية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في مصر : دراسة تحليلية

المتوسط العالمي في عام ٢٠١٥ على أساس ١٣٣ دولة هو ٢٤.١٠ بالمائة. وتُفرض ضريبة الدخل الفردي على إجمالي الدخل الصافي للأفراد المقيمين عن الدخل المكتسب في مصر، وكذلك الدخل المكتسب خارج مصر للأفراد المقيمين الذين يقع مركز أنشطتهم التجارية أو الصناعية أو المهنية في مصر. أيضًا، تُفرض الضريبة على دخل الأفراد غير المقيمين عن دخلهم المكتسب في مصر^{٣٤}.

جدول (٤) شرائح الدخل ومعدل الضريبة

فئة الدخل	معدل الضريبة على الشريحة (%)
From 0 to 15,000	0
15,000 to 30,000	2.5
30,000 to 45,000	10
45,000 to 60,000	15
60,000 to 200,000	20
200,000 to 400,000	22.5
More than 400,000	25

المصدر: وزارة المالية.

٩- **وقت إعداد الضريبة**، الوقت اللازم لإعداد ودفع الضرائب هو الوقت، بالساعات في السنة، الذي يستغرقه الإعداد وتقديم الملفات ودفع (أو حجب) ثلاثة أنواع رئيسية من الضرائب: ضريبة دخل الشركات، وضريبة القيمة المضافة أو المبيعات، وضرائب العمل، بما في ذلك ضرائب الرواتب واشتراكات الضمان الاجتماعي. وقت إعداد الضريبة بالساعات: بالنسبة لهذا المؤشر، من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٩. كان متوسط القيمة لمصر خلال تلك الفترة ٤٦٥ ساعة بحد أدنى ٣٧٠ ساعة في عام ٢٠١٩ و بحد أقصى ٧١١ ساعة في عام ٢٠٠٧. أحدث قيمة من عام ٢٠١٩ هي ٣٧٠ ساعة. للمقارنة، المتوسط العالمي لعام ٢٠١٩ على أساس ١٨٥ دولة هو ٢٣٥ ساعة.

١٠- **معدل الضريبة غير المباشرة**: بالنسبة لهذا المؤشر، نقدم بيانات لمصر من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٩. كان متوسط القيمة لمصر خلال تلك الفترة ١١ بالمائة بحد أدنى ١٠ بالمائة عام ٢٠٠٦ و بحد أقصى ١٤ بالمائة عام ٢٠١٧. أحدث قيمة من ٢٠١٩ هي ١٤ بالمائة. للمقارنة، بلغ المتوسط العالمي في عام ٢٠١٩ على أساس ١٣٩ دولة ١٤ بالمائة.

١١- **معدل ضريبة الدخل الشخصي**: يبلغ معدل ضريبة الدخل الشخصي في مصر ٢٢.٥٠ بالمائة عام ٢٠٢٠، إذ أنها مستقرة منذ عام ٢٠١٦.

³⁴ Worldwide Tax Summaries, (2020), Individual - Taxes on personal income, 16 January, <https://taxsummaries.pwc.com/egypt/individual/taxes-on-personal-income>

تطور الحصيلة الضريبية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في مصر : دراسة تحليلية

جدول (٥) مساهمة الضرائب المختلفة في الإيرادات الضريبية خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٢٠)

السنوات	نسبة ضريبة الدخل والأرباح الرأسمالية إلى الإيرادات الضريبية	نسبة الضريبة على السلع والخدمات إلى الإيرادات الضريبية	نسبة الضريبة على التجارة الدولية إلى إجمالي الضرائب	نسبة الضرائب على الممتلكات إلى إجمالي الإيرادات الضريبية
2001/2002	38.58268	41.33858	14.37008	1.574803
2002/2003	37.34291	41.47217	14.72172	1.436266
2003/2004	40.68554	39.64232	13.71088	1.19225
2004/2005	41.68865	41.55673	10.15831	1.319261
2005/2006	49.3865	35.48057	9.9182	1.226994
2006/2007	51.1811	34.47069	9.098863	1.574803
2007/2008	48.90671	36.22449	10.20408	1.530612
2008/2009	49.20343	38.35784	8.639706	1.715686
2009-2010	45.03233	39.44738	8.641975	5.173427
2010-2011	46.70472	39.18007	7.161391	4.618578
2011-2012	44.05797	40.86957	7.149758	6.328502
2012-2013	46.93227	37.05179	7.051793	6.573705
2013-2014	46.53846	35.38462	6.423077	7.192308
2014-2015	42.48366	40.19608	5.784314	6.862745
2015-2016	40.90909	39.91477	6.193182	7.954545
2016-2017	36.1039	45.15152	6.060606	7.900433
2017-2018	32.94118	46.78855	5.468998	8.108108
2018-2019	33.96739	47.62228	5.163043	8.016304
2019-2020	#VALUE!	#VALUE!	4.025671	4.784131

المصدر : إعداد الباحث.

وقد تم تنفيذ الخطة الخمسية لتحديث النظام الضريبي في مصر اعتباراً من السنة المالية ٢٠١٧. وكان الملح البارز هو استبدال ضريبة المبيعات القديمة بنظام ضريبة القيمة المضافة في عام ٢٠١٦ ليتماشى مع أنظمة الضرائب الأوروبية والآسيوية. تهدف الخطة إلى توسيع قاعدة دافعي الضرائب بالإضافة إلى زيادة الإيرادات من ١٤.٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٧ إلى ما بين ١٧ و ٢٠٪ في عام ٢٠٢٢. "هدفنا هو زيادة الإيرادات الضريبية بنسبة ١٪ في المتوسط كل عام. وأوضح أنه حتى الآن، نحقق فقط ٠.٧ إلى ٠.٨ في المائة. من التوجيهات المهمة لخطة الإصلاح الضريبي هذه أنه يجب أن تحقق المساواة الاجتماعية، "نريد

تطور الحصيلة الضريبية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في مصر : دراسة تحليلية

تقليل العبء الضريبي على الطبقات الدنيا من المجتمع، ودون زيادة العبء على الأفراد ذوي الدخل المرتفع^{٣٥}."

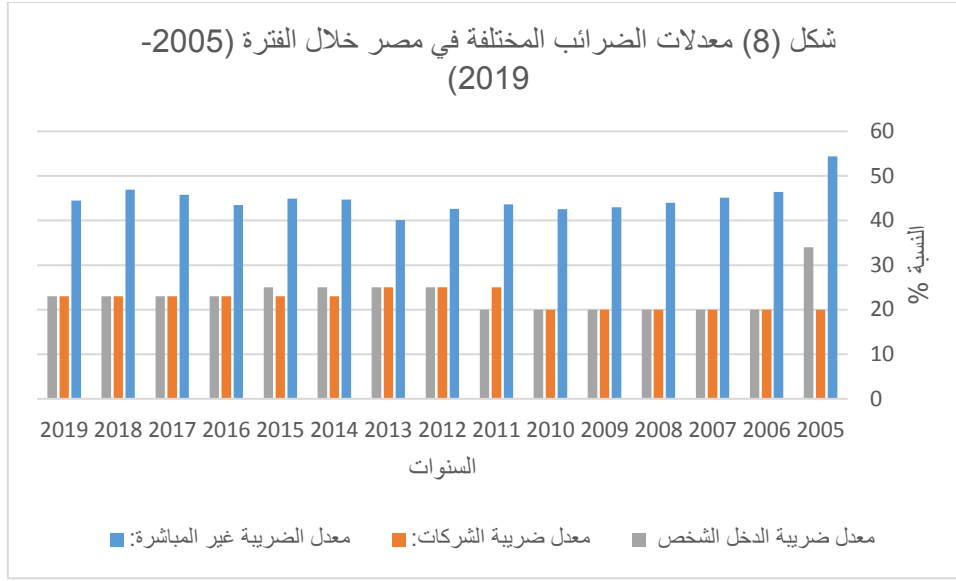
بالنظر إلى النظام الضريبي المصري، وتطوره عبر السنوات، يتضح العديد من الإشكاليات، وتتبلور الفرص المختلفة في الوقت ذاته. فلو اتفقنا مع أهداف خطط الحكومات المتعاقبة في برنامجها، والتي تركزت على زيادة الإيرادات وتحقيق العدالة الاجتماعية، لوجدنا العديد من الإشكاليات التي تحول دون زيادة الحصيلة الضريبية، أولها اتساع القطاع غير الرسمي، والاعتماد على زيادة أسعار الضريبة على المواطنين الذين يلتزمون بالضرائب، من دون الالتفات إلى الحاجة الماسة لتوسيع القاعدة الضريبية، والتأكيد أن مواطنين وشركات وتعاملات لا تخضع للضرائب، تبدأ بالالتزام بالنظام الضريبي. كما أن تصاعديّة الضرائب لا تزال في حاجة ماسة للتعديل، للتأكيد أن النظام الضريبي يساهم في إعادة توزيع الثروات بشكل عادل، بدلاً من تحميل الفقراء العبء الضريبي الأكبر.

ويشكو النظام الضريبي، كجزء أساسي من المالية العامة في مصر، من نقص الخبرات وضعف الإمكانيات، وانتشار فيه الفساد كما ينتشر في باقي أجهزة الدولة، متخذاً من انعدام الشفافية ونقص المعلومات وسيلة للتلاعب بالمال العام. لذا، فمن شأن صانع القرار أن يحول المعضلات التي يواجهها النظام الضريبي إلى فرص، تتيح الاستخدام الأمثل لموارد الدولة، وتعيد بناء الثقة المفقودة بين المواطنين والدولة^{٣٦}.

³⁵ American Chamber of Commerce in Egypt, (2018), Egypt's Tax Policy: Trends, Developments and Plans, FEBRUARY 12, <https://www.amcham.org.eg/cyberlink/events/view/1124/egypts-tax-policy-trends-developments-and-plans>

³⁶ هبه خليل وعبد الجليل البدوي، حالة الأنظمة الضريبية في مصر وتونس، المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، القاهرة، ٢٠١٤، ص ٢٨.

تطور الحصيلة الضريبية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في مصر : دراسة تحليلية



ويوضح الشكل رقم (9)، أنه في الوقت السجل معدل نمو الإيرادات الضريبية 9.6٪ في اعام المالي 2002/2003، كان معدل النمو الاقتصادي قد سجل 2.4٪. ومع تنامي معدل نمو الإيرادات الضريبية إلى 20.5٪ في العام التالي، تزايد معدل النمو الاقتصادي إلى 3.2٪. أي أنه في الوقت، الذي تزايد فيه معدل النمو في الإيرادات الضريبية بما يقارب 113.5٪، زاد معدل النمو بمعدل 33.3٪.

ومع انخفاض معدل نمو الحصيلة الضريبية إلى 13٪، كان النمو الاقتصادي لا يزال في إتجاهه المتزايد مسجلا 4.1٪ للعام المالي 2004/2005. وفي العام المالي 2005/2006، تزايد معدل نمو الإيرادات الضريبية إلى 29٪، وتزايد معدل النمو الاقتصادي إلى 4.5٪. ومع تراجع المعدل المذكور في العام التالي إلى 16.9٪، تزايد معدل النمو إلى 6.8٪. وهي أول مرة يحدث تحدث فيها علاقة عكسية وذلك في العام المالي 2006/2007.

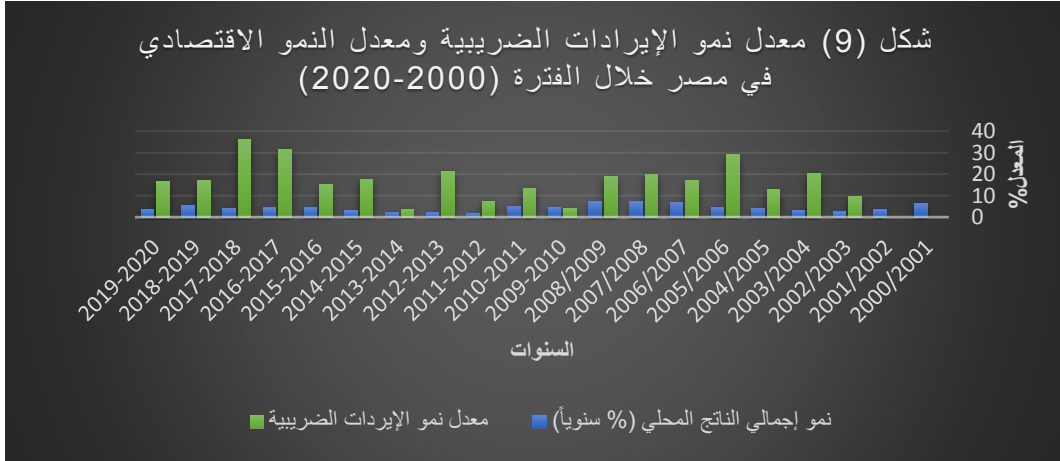
لكنه، سرعان ما عاد معدل نمو الحصيلة إلى 20٪، وكان معدل النمو مستمرا في تزايد مسجلا 7.1 و 7.2٪ على التوالي عامي 2007 و 2008. وفي العام المالي 2009/2010، تراجع معدل نمو الحصيلة الضريبية وتراجع معدل النمو الاقتصادي ليسجلا 4.2 و 4.7٪ على الترتيب. وذلك على خلفية الازمة المالية العالمية عامي 2008 و 2009.

وفي عام 2010/2011، تزايد معدل نمو الحصيلة إلى 13.3٪ وتزايد معدل النمو إلى 5.7٪. ومع هبوطها إلى 7.4٪، هبط النمو الاقتصادي هو الآخر إلى 1.8٪ عام 2011/2012. وفي العام التالي، تزايد معدل نموها إلى 21.3٪، ونما النمو الاقتصادي ليسجل 2.2٪. ورغم تراجعها إلى 3.6٪ في العام المالي 2013/2014 - وفقدانها قرابة 83٪

تطور الحصيلة الضريبية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في مصر : دراسة تحليلية

من معدل نموها - ظل معدل النمو الاقتصادي كما هو . ومع تزايدها إلى ١٧.٣٪ في العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥، تزايد معدل النمو الاقتصادي إلى ٣٪. ورغم إنخفاضها في العام التالي، ظل النمو الاقتصادي في تزايد. ومع إرتفاعها في عامين متتاليين ٢٠١٦/٢٠١٧ و ٢٠١٧/٢٠١٨، لتصل إلى ٣٦.٢٪، كان معدل النمو الاقتصادي في تراجع طفيف من ٤.٤ إلى ٤.٢٪. وفي عام ٢٠١٨/٢٠١٩، تراجع معدل نمو الإيرادات الضريبية (١٧٪) وتزايد معدل النمو الاقتصادي مسجلا ٥.٣٪.

وعلى إثر جائحة كورونا وعملية الاغلاق واسعة النطاق للاقتصاد والشركات، تراجع كل معدل نمو الإيرادات الضريبية ومعدل النمو الاقتصادي إلى ١٦ و ٣.٥٪. ومع ذلك فكلهما يزال يحقق معدلات نمو إيجابية.



المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على قاعدة بيانات البنك الدولي.

وعليه، يرى الباحث، أن العلاقة بين معدل نمو الإيرادات الضريبية (الحصيلة الضريبية) ومعدل النمو الاقتصادي في مصر، لم يسر على وتيرة واحدة، تارة يتزايد يتزايدها، بما يعبر عن علاقة طردية، وأخرى يأخذ صورة عكسية، فمع تزايد معدل نمو الحصيلة يتراجع معدل النمو الاقتصادي، أو العكس مع تراجع معدل نمو الحصيلة يظل معدل النمو الاقتصادي كما هو أو يزداد. وتعتبر الضرائب المباشر الأكثر ضرراً للنمو الاقتصادي مقارنة بنظيرتها من الضرائب غير المباشرة، وتستأثر الضرائب غير المباشرة بقرابة نصف الضرائب في مصر، مقابل الربع للضرائب على الشركات والربع الآخر على الضرائب على الدخل الشخصي، كما يوضح الجدول رقم (٦).

تطور الحصيلة الضريبية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في مصر : دراسة تحليلية

الجدول رقم (٦) معدل الضرائب غير المباشرة والضرائب على الشركات والدخول الشخصية خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٩).

السنوات	معدل الضريبة غير المباشرة	معدل ضريبة الشركات:	معدل ضريبة الدخل الشخص
2005	54.4	20	34
2006	46.4	20	20
2007	45.1	20	20
2008	44	20	20
2009	43	20	20
2010	42.5	20	20
2011	43.6	25	20
2012	42.6	25	25
2013	40.1	25	25
2014	44.7	23	25
2015	44.9	23	25
2016	43.5	23	23
2017	45.8	23	23
2018	46.9	23	23
2019	44.5	23	23

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات وزارة المالية.

النتائج

هدفت الدراسة الحالية إلى تحليل تطور الحصيلة الضريبية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٠٠). وعبر استخدام المنهج التحليلي وإختبار فرضياتها القائلة بوجود علاقة بين معدل نمو الحصيلة الضريبية ومعدل النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة. وقد أظهرت الدراسة النتائج التالية:

- أظهرت الدراسة أن الحصيلة الضريبية تمارس دوراً حاسماً في زيادة الإيرادات لتمويل الإنفاق العام على التحويلات والصحة والتعليم التي تميل إلى تفضيل الأسر ذات الدخل المنخفض، وكذلك على البنية التحتية المواتية للنمو والتي يمكن أن تزيد أيضاً من العدالة الاجتماعية. وحقيقة أن الضرائب التدريجية على الدخل هي إحدى الطرق الرئيسية للحكومات لإعادة توزيع الدخل بالنسبة للعديد من البلدان، تعتبر المقايضات المحتملة بين أهداف النمو الاقتصادي وحقوق الملكية مسائل حاسمة بشكل خاص في الوقت الحاضر. ويجب النظر إلى آثار الضرائب على توزيع الدخل في سياق المقايضات بين النمو والإنصاف (العدالة)، وهذا يعني ضرورة النظر في الآثار العامة لأي إصلاح على النظام المالي ككل.

تطور الحصيلة الضريبية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في مصر : دراسة تحليلية

• وتطبيقاً، على صعيد السياسات الضريبية في البلدان المتقدمة، كانت الضرائب الأمريكية منخفضة مقارنة بغيرها من البلدان ذات الدخل المرتفع. في عام ٢٠١٨، مثلت الضرائب على جميع مستويات الحكومة الأمريكية ٢٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بمتوسط ٣٤٪ للدول الأعضاء الـ ٣٥ الأخرى في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). من بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فقط شيلي وأيرلندا والمكسيك جمعت عائدات ضريبية أقل من الولايات المتحدة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. وقد تجاوزت الضرائب ٤٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في سبع دول أوروبية، بما في ذلك فرنسا، حيث بلغت الضرائب ٤٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. لكن هذه الدول تقدم بشكل عام خدمات حكومية أكثر شمولاً مما تقدمه الولايات المتحدة. وعلى النقيض من ذلك، في البلدان النامية ذات الأنظمة الضريبية شديدة التشوه، ويظهر انخفاض نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي على الرغم من الأهداف الاجتماعية والإنمائية التي تتطلب زيادة الاستثمارات. وتواجه البلدان النامية تحديات هائلة عندما تحاول تكوين أنظمة ضريبية فعالة وذات تأثير على النمو الاقتصادي.

• في مصر، بينت الدراسة أن العلاقة بين معدل نمو الإيرادات الضريبية (الحصيلة الضريبية) ومعدل النمو الاقتصادي في مصر، لم يسر على وتيرة واحدة، تارة يتزايد يتزايدها، بما يعبر عن علاقة طردية، وأخرى يأخذ صورة عكسية، فمع تزايد معدل نمو الحصيلة يتراجع معدل النمو الاقتصادي، أو العكس مع تراجع معدل نمو الحصيلة يظل معدل النمو الاقتصادي كما هو أو يزداد. وتعتبر الضرائب المباشرة الأكثر ضرراً للنمو الاقتصادي مقارنة بنظيرتها من الضرائب غير المباشرة، وتستأثر الضرائب غير المباشرة بقرابة نصف الضرائب في مصر، مقابل الربع للضرائب على الشركات والربع الآخر على الضرائب على الدخل الشخصي.

• كما أظهرت الدراسة أن مكونات الإيرادات الضريبية من كل من الضرائب على الدخل والأرباح على السلع والخدمات تساهم بأكثر من ٨٠٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية، وقد وصلت هذه النسبة أقصى قيمة لها عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بنسبة ٨٧.٦٪. وسجلت هذه النسبة ٨١.٦٪ عام ٢٠١٨-٢٠١٩، كما يظهره الشكل (٧)، والجدول رقم (٣). تصاعدت نسبة الضريبة على السلع والخدمات إلى الإيرادات الضريبية من ٤١.٣٪ للعام المالي ٢٠٠١-٢٠٠٢ إلى ٤٧.٦٪ عام ٢٠١٨-٢٠١٩. وكذلك نسبة الضريبة على الممتلكات إلى الإيرادات الضريبية تصاعدت من ١.٦٪ إلى ٤.٨٪ خلال نفس الفترة. على النقيض، وقد وصلت نسبة الضرائب على الدخل والأرباح الرأسمالية عام ٢٠٠١-٢٠٠٢ إلى ٣٨.٥٪ من مجموع الضرائب، ورغم تصاعدها إلى أقصى قيمة لها ٥١٪ عام ٢٠٠٦-٢٠٠٧، تراجعت إلى

تطور الحصيلة الضريبية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في مصر : دراسة تحليلية

٣٣.٩٪ للعام المالي ٢٠١٨-٢٠١٩. وفي نفس الاتجاه التنازلي، تراجعت نسبة الضريبة على التجارة الدولية إلى إجمالي الضرائب من ١٤.٤٪ إلى ٤.٥٪ بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠١٩

قائمة المراجع

١. أمين كمال الوصال، (٢٠١٨)، نقوب وجيوب، بحث في أسباب إهدار المال العام في مصر، دار بن رشد، القاهرة.
٢. الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة، جنيف، ٢٠١٥.
٣. الوليد بن طلحة، العدالة الضريبية، موجز سياسات، العدد الثالث، صندوق النقد العربي، أبوظبي، مايو، ٢٠١٩.
٤. برزوق حمزة، "السياسة الضريبية دراسة حالة قباضة الضرائب عين النوصي، مستعانم"، رسالة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، ٢٠١٧.
٥. دلال عيسى موسى مسمي، السياسة الضريبية ودورها في تنمية الاقتصاد، رسالة الماجستير، المنازعات الضريبية، بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ٢٠٠٦.
٦. عبد الفتاح الجبالي، السياسة الضريبية والعدالة الاجتماعية في مصر، المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، القاهرة، ٢٠١٤.
٧. محمد محمد النجار، في اقتصاديات المالية العامة " الإيرادات العامة" مطابع الدار الهندسية، القاهرة، ١٩٩٠.
٨. وجدي محمدي عبد ربه، دور السياسة الضريبية في مواجهة الأزمات الاقتصادية دراسة مقارنة (تركيا- كوريا- الولايات المتحدة الأمريكية- مصر)، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠١٤.
9. Alan Carter et al,(2012), How tax can reduce inequality, OECD Observer No 290-291, Q1-Q2, https://oecdobserver.org/news/fullstory.php/aid/3782/How_tax_can_reduce_inequality.html.
10. Alari Paulus & Caroline Klein, 2019. "Effects of tax-benefit policies on the income distribution and work incentives in Estonia," OECD Economics Department Working Papers 1570, OECD Publishing
11. Alho, Kari O. E., 2006. "Labour Market Institutions and the Effectiveness of Tax and Benefit Policies in Enhancing Employment: A General Equilibrium Analysis," Discussion Papers 1008, The Research Institute of the Finnish Economy.
12. Bird, R. M., Martinez-Vazquez, J., and Torgler, B. (2008), "Tax effort in developing countries and high income countries: The impact of corruption, voice and accountability". Economic Analysis and Policy, 38(1): 55.
13. Cathal Long and Mark Miller, (2017), Taxation and the Sustainable Development Goals Do good things come to those who tax more?, Shaping policy for development, Briefing note, April.
14. Chris Morgan,(2017), The impact of tax on delivering the sustainable development goals, The Global Responsible Tax Project, 28 September, <https://responsibletax.kpmg.com/page/the-impact-of-tax-on-delivering-the-sustainable-development-goals>.
15. Clément Carbonnier & Bruno Palier & Michaël Zemmour, 2014. "Tax cuts or social investment? Evaluating the opportunity cost of the French employment strategy," Sciences Po publications 31, Sciences Po.
16. Coulibaly, Brahim, and Dhruv Gandhi.(2018), Effect of Corruption on Tax Revenues in the Middle East, Patrick A., and Davina F. Jacobs. "Effect of Corruption on Tax Revenues in the Middle East." IMF. November.
17. Crivelli, E., Gupta, M.S., Muthoora, M.P.S., and Benedek, M.D., (2012) "Foreign Aid and Revenue: Still a Crowding Out Effect?", International Monetary Fund, Working Paper WP/12/186.
18. Clist, P., and Morrissey, O. (2011). "Aid and tax revenue: signs of a positive effect since the 1980s", Journal of International Development, 23(2): 165-180.
19. Dhaneshwar Ghura, 1998. "Tax Revenue in Sub-Saharan Africa; Effects of Economic Policies and Corruption," IMF Working Papers 98/135, International Monetary Fund.

تطور الحصيلة الضريبية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في مصر : دراسة تحليلية

20. Eliane El Badaoui & Riccardo Magnani, 2020. "Tax Policies and Informality in South Africa," Journal of International Development, John Wiley & Sons, Ltd., vol. 32(3), pages 267-301, April.
21. European Commission, 2018, Towards a more sustainable taxation policy, August, <https://cordis.europa.eu/article/id/123828-towards-a-more-sustainable-taxation-policy> .
22. Foluso Olugbenga Aribaba & Rotimi Oladele & Abdul-Lateef Olamide Ahmodu & Saliu Adesina Yusuff, 2019. "Tax policies and entrepreneurship sustainability in Ondo State, Nigeria," Journal of Global Entrepreneurship Research, Springer; UNESCO Chair in Entrepreneurship, vol. 9(1), pages 1-13, December.
23. International Chamber of Commerce, (2017), Tax and the United Nations' Sustainable Development Goals.
24. Jarunee Wonglimpiyarat, 2017. "Tax and S&T Policies for Research Commercialization: Perspectives of Southeast Asian Countries," International Journal of Innovation and Technology Management (IJITM), World Scientific Publishing Co. Pte. Ltd., vol. 14(04), pages 1-22, August.
25. Joint Committee On Taxations, (2014), Macroeconomic Analysis of the "Tax Reform Act of 2014.
26. Katharina Kubik and Anna Binder, 2020, Tax policy as catalyst for sustainable economic recovery after COVID-19: A first glimpse, Freshfields Bruckhaus Deringe, May, <https://sustainability.freshfields.com/post/102g7rz/tax-policy-as-catalyst-for-sustainable-economic-recovery-after-covid-19-a-first>.
27. Kirchler, E. E. (2007). The economic psychology of tax behaviour. Cambridge: Cambridge University Press.
28. McPhail, Joseph E. & Orazem, Peter & Singh, Rajesh, 2010. "The Poverty of States: Do State Tax Policies Affect State Labor Productivity?," Staff General Research Papers Archive 31552, Iowa State University, Department of Economics.
29. Meghir, C. and D. Phillips (2010), 'Labour supply and taxes', in 'Dimensions of Tax Design' volume of the Report of a Commission on Reforming the Tax System for the 21st Century, chaired by Sir James Mirrlees, available at: www.ifs.org.uk/mirrleesreview.
30. Niranjana Sarangi and Khalid Abu-Ismael, (2018), Tax reform for equity and fiscal space in middle-income Arab countries, Economic Research Forum, MARCH 06, <https://theforum.erf.org.eg/2018/03/01/tax-reform-equity-fiscal-space-middle-income-arab-countries/> .
31. OECD (2010), Tax Policy Reform and Economic Growth, OECD Tax Policy Studies, No. 20, OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/9789264091085-en>.
32. OECD (2016), "Tax Policies to Create A Dynamic Private sector and efficient government", in Multi-dimensional Review of Côte d'Ivoire: Volume 3. From Analysis to Action, OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/9789264258501-9-en> .
33. Organisation for Economic Co-operation and Development. February 2020. OECD Tax Statistics. "Revenue Statistics: OECD Countries—Comparative Tables".
34. Richard Gower, Emily Benson and Hannah Stoddart, (2017), Aligning corporate tax policy with the Sustainable Development Goals, Background paper for the Business and Sustainable Development Commission.
35. Sanchita Shekar, (2018), Taxation in the MENA region, <http://www.exploring-economics.com/>.
36. Sarangi, Niranjana, (2017), Domestic Public Resources in the Arab Region: Where Do We Stand?', ESCWA Working Paper.
37. Scully, G. W. (2006), Taxes and Economic Growth. National Center for Policy Analysis, (NCPA Policy Report No. 292).
38. The Institute for Fiscal Studies, (2010) Tax and benefit policies in developing, <https://www.ifs.org.uk/research/134>.
39. Tientip Subhanij, Shuvojit Banerjee and Zheng Jian, 2018, Tax policy for sustainable development in Asia and the Pacific, United Nations Publication, ST/ESCAP/2806., the Economic and Social Commission for Asia and the Pacific (ESCAP), Bangkok.

تطور الحصيلة الضريبية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في مصر : دراسة تحليلية

40. Timothy Besley and Torsten Persson, (2014), Why Do Developing Countries Tax So Little?, JOURNAL OF ECONOMIC PERSPECTIVES, VOL. 28, NO. 4, American Economic Association, (pp. 99-120).
41. W. Gavin Ekins and Stephen J. Entin, 2015, Overview of the Tax Foundation's Taxes and Growth Model, <https://taxfoundation.org/overview-tax-foundation-s-taxes-and-growth-model/>.
42. Young Lee and Roger H. Gordon, (2005), Tax structure and economic growth, Journal of Public Economics, Volume 89, Issues 5-6, June.